نشـــرة التجارة العراقيـة

نشـــرة متخصصة فـــي التجـارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـــدر عن
قسم الدراسات والنشر في دائرة تطوير القطاع الخاص/ وزارة التجارة

اقرأ في هذه النشرة

- جدلية حذف الاصفار الثلاثة والحلول المقترحة
- ادارة الجودة الشاملة ضرورة العصر
- كيف يمكننا بناء جودة مؤسساتنا
- السياسات المطلوبة لتحفيز الاستثمار في العراق

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

النشرة الاولى/ اذار /٢٠١٥

جدلية حذف الأصفار الثلاثة والحلول المقترحة

سلام هامل بريغش/ وزارة التخطيط

١- مدخل :

لا يستطيع أحد أن ينكر الجدل الكبير والآراء المختلفة والتوقعات السلبية والايجابية حول النية بتقليص ثلاثة أصفار من الدينار العراقي ، والذي حدا بالبعض أن يطلق عليه (ترشيق الأصفار) وهو جدل طبيعي نابع من حرص جميع الأطراف ذات الآراء المختلفة على سمعة الاقتصاد العراقي بين دول المنطقة . وأصبحت وسائل الإعلام المختلفة من صحف ومجلات وانترنت وقنوات فضائية لا تخلو تقاريرها الاقتصادية من هذا الموضوع .

لقد ارتبط هذا القرار دائماً بالتضخم السائد في الاقتصاديات المعنية ومعالجة عدم الاستقرار الاقتصادي .

وعليه لا بد من دراسة هذا القرار بشكل مستفيض لكي لا تكون لتأثيراته عواقب خطيرة على السوق والمستهلك .

وتطرح هذه الورقة بشكل مبسط هذه الجدلية مع مقاربة تجارب اتخذت مثل هذا القرار مع وضع الاقتصاد العراقي الحالي وما إمكانية أن يحقق هذا الإجراء أهدافه والتي لا تتعدى أن تكون نفسية ليس إلا .

٢- النظام النقدي في العراق (١) :

ان النظام النقدي في العراق لم يكن واضح المعالم حيث لم تكن وحدته النقدية الأساسية القائمة من الناحية القانونية على قاعدة الذهب فحسب بل كانت مصنوعة منه ، وإن استعمال الليرة العثمانية فضلاً عن الليرتين الانكليزية والفرنسية والتي تقتصر على المعاملات النقدية الكبيرة ، بينما المعاملات النقدية الصغيرة تتم بواسطة المسكوكات الفضية والنحاسية . وفي عام ١٩١٤ شاع استعمال الروبية الهندية في بغداد ولغير أجزاء العراق عام ١٩١٨ وأصبحت الوحدة النقدية الأساسية للنظام النقدي في العراق .

وبعد احتلال العراق من قبل القوات البريطانية في الحرب العالمية الاولى أدخلت سلطة الاحتلال الروبية الهندية كعملة رسمية بدلاً من الليرة العثمانية ، وفي عام ١٩٣١ تقرر انشاء مجلس للعملة العراقية تكون مسؤوليته اصدار عملة عراقية خاصة ، حيث صدر القانون المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الذي نص على اصدار دينار عراقي مساو للجنيه الاسترليني في القيمة ويقسم الى ١٠٠٠ فلس . وصدر الاصدار الأول للدينار في عهد الملك فيصل الأول في يوم الاول من نيسان ١٩٣٢ وكانت الأوراق النقدية من فئة الربع والنصف دينار والدينار الواحد وخمسة دنانير وعشرة دنانير ومائة

دينار . أما القطع النقدية فمن فئة الفلس والفلسين و ٤ فلوس و ١٠ فلوس و ٢٠ فلساً و ٥٠ فلساً و ٢٠٠ فلس ، وقد استمر مجلس العملة العراقية بإصدار العملات الورقية والمعدنية الى حين تأسيس المصرف الوطني العراقي في عام ١٩٤٧ . وفي عام ١٩٥٤ تأسس البنك المركزي العراقي الذي أصبح مسؤولاً عن إصدار العملة العراقية ، وكان الدينار العراقي طوال تلك الفترة مرتبطاً بالجنيه الاسترليني حيث كانت قيمته ترتفع وتنخفض حسب تقلبات الاقتصاد البريطاني. كانت جميع إصدارات العملات العراقية في العهد الملكي معدنية كانت أم ورقية تحمل صورة ملك العراق . وبعد انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ قام البنك المركزي العراقي بإصدار جديد من العملات الورقية والمعدنية تحمل شعار الجهورية الجديدة ، وقد تم فك ارتباط الدينار بالجنيه الاسترليني وربطه بالدولار الأمريكي ، وقد صدرت اصدارات جديدة من العملة الورقية في الاعوام ١٩٧١و١٩٧٣و١٩٧٨ .

وقد عانى الدينار العراقي من تدهور مستمر لقيمته بعد بدء الحرب العراقية الايرانية ، حيث انخفض سعره من ٣,٣ دولار للدينار في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٤ دنانير للدولار عام ١٩٨٨ .

وبعد غزو الكويت وانتهاء حرب الخليج الثانية ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق ولعدم القدرة على إصدار الدينار العراقي الذي كان يطبع في مطابع عالمية بدأت الحكومة العراقية بطبع الدينار العراقي في المطابع العراقية التي كانت تفتقر الى التكنولوجيا اللازمة لطبع عملة بمواصفات جيدة مما أدى الى انتشار عمليات واسعة في تزوير العملة العراقية ناهيك عن الانهيار الشديد في قيمة الدينار العراقي نتيجة للحصار الاقتصادي الذي ترتب على العملة بسببه أن تطبع دون غطاء من الاحتياطيات من العملات الأجنبية حيث تم استنزاف تلك الإحتياطيات الأجنبية في تغطية عجوزات الموازنة العامة ، و وصلت قيمة الدينار العراقي في عام ١٩٩٥ الى مستويات متدنية وكان الدولار الأمريكي الواحد يعادل ٣٠٠٠ دينار عراقي .

نتيجة لتدهور قيمة الدينار العراقي بدأ البنك المركزي العراقي بإصدار عملات لم تكن معهودة في السابق ففي عام ١٩٩١ صدرت أوراق نقدية من فئة ٥٠ و ١٠٠ ، و٢٥٠ دينار عام ١٩٩٥ . وفي عام ٢٠٠٢ اصدر البنك المركزي العراقي عملة قيمتها ١٠,٠٠٠ دينار عراقي ، وكان المواطن العراقي يحمل رزم ضخمة من العملة ذات الفئة ٢٥٠ دينار لشراء مواد بسيطة .

بالرغم من عدم تعامل الحكومة العراقية المركزية في بغداد بالدينار القديم (والذي شاعت تسميته بالسويسري) إلا أن اقليم كوردستان في شمال العراق والذي تشكل بعد اعلان منطقة حظر الطيران استمر في اعتماد النسخة السويسرية في تعاملاتها التجارية . وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار دينار عراقي جديد من ١٥ أكتوبر الى ١٥ يناير ٢٠٠٤ حيث كانت العملة الجديدة تطبع في مطابع ديلارو في بريطانيا وكانت طباعتها بمواصفات جيدة يصعب تزويرها وتم استعمالها في جميع أرجاء العراق بما فيها إقليم كوردستان في شمال العراق وتمت عملية تبديل العملة حيث تم استبدال كل دينار مطبوع في العراق أو الصين بدينار عراقي جديد ، أما الدينار العراقي ذو الطبعة القديمة (السويسري) فتم استبداله بـ ١٥٠ دينار جديد.

تتراوح فئات العملة الجديدة من ٥٠ ، ٢٥٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠ ديناراً وتصاميمها مشابهة للتصاميم التي أصدرها البنك المركزي العراقي في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن المنصرم حيث لم تكن العملات العراقية تحمل صورة الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، وتم إصدار ورقة من فئة ٥٠٠ دينار في عام ٢٠٠٤ . وفي ٢ يناير ٢٠٠٥ أصدر البنك المركزي العراقي عملتين معدنيتين بفئة ٢٥ دينار وفئة ١٠٠ دينار ، ثم تم إصدار عملة من فئة خمسين دينار لاحقا في عام ٢٠٠٤ ونتيجة لصغر قيمة العملات المعدنية وضعف تداولها بين المواطنين فقد تم سحبها من التداول عام ٢٠٠٩ .

٣- إمكانية مقاربة تجارب دول أخرى مع تجربة العراق :

إن لكل دولة من دول العالم خصوصيتها الاقتصادية وظروفها وعليه لا يمكن أن تتشابه الميزة أو السلبية في بلدين أو أكثر إلا ما ندر ، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد العراقي الذي له خصوصيته التي تميزه عن باقي الدول ، كذلك وخصوصية ظروفه لما مر ويمر به حتى الوقت الحاضر. وعليه لا يمكن مقاربة تجربة اقتصادية حدثت نتيجة ظروف ذلك البلد أو ذاك وتطبيقها على اقتصاد آخر ، وكذلك الحال بالنسبة لمسألة تغيير العملة أو (ترشيق الأصفار) . فالدول التي اتخذت مثل هذا

الإجـــراء لها أسبابها وواجـهـت تحديات تختلف عن الأخرى وحصلت على ايجابيات أو تحملت سلبيات تختلف عن قريناتها من الدول التي خاضت هذه التجربة . ومن الأمثلة القريبة هي تجربة كل من تركيا و فنزويلا و الكيان الصهيوني بهذا الخصوص، فخلال العقود الماضية تسببت مشكلة التضخم في تراجع حاد في قيمة الليرة التركية وفي أواخـر عـام ٢٠٠١ وصلت قيمة الـــدولار الأمـريـكـي الـواحـد الى ١,٦٥ مليون ليرة تركية ، وفي عام ٢٠٠٣ مرر البرلمان التركي قانون يجيز إزالة ستة أصفار من العملة وتـداول (الليرة الجديدة) التي طبقت رسمياً أول يناير ٢٠٠٥ بدلاً من الليرة القديمة. بعد هذا ولتعزيز السمات الأمنية تم طرح العملة التركية الجديدة عام ٢٠٠٩ ، حيث أعيدت تسمية أوراق نقدية وعملات معدنية باسم الليرة التركية وكوروس ، ودخلت التداول أول يناير ٢٠٠٩ بأشكال وأحجام جديدة لهذا الغرض (تعزيز السمات الأمنية للعملة التركية) . في الحقيقة إن الإجـراء الأخير لم يغير من قيمة العملة التركية وظلت الليرة التركية الجديدة والليرة التركية في التداول سوياً لمدة عام حتى ٢٠١٠ (١).

أما فنزويلا فعمدت الى شطب ثلاثة أصفار من البوليفار عام ٢٠٠٨ إلا أن هذا الإجراء كان مسبوقاً بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية ابتدأت منذ عام ١٩٩٨ الى الوقت الحاضر وبدأت تظهر نتائج هذه الإصلاحات بشكل ملموس عام ٢٠٠٤ إذ ازداد إنتاج القطاع الفنزويلي غير النفطي بين الثلث والربع حسب القطاع ، وكان إقدام الحكومة الفنزويلية لطرح العملة الجديدة له مبررات أهمها (٢) :-

١- محاربة التضخم .

٢- وقف هروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج .

٣- تحسين القدرات الوطنية للادخار من خلال تحسين قيمة العملة ووقـف الانهيار المتتابع فيها .

أما فيما يخص التجربة في الكيان الصهيوني فانه في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ كانت العملة هي الليرة وحل محلها الشيكل ليصبح بمعدل (١ شيكل = ١٠ ليرة) وجاء هذا الإجـراء بعد ارتفاع معدلات التضخم هناك ، ثم بعد ذلك تم استبدال الشيكل بالشيكل الجديد في نفس العام أي في عام ١٩٨٥ بمعدل (١ شيكل جديد = ١٠٠٠ شيكل قديم) وتجدر الإشارة هنا الى انه تم بدء التداول بالشيكل الجديد بدل من الليرة في الرابع مـن أيـلـول (سبتمبر) ١٩٨٥ ولكن الانتقال النهائي للتعامل به بدلاً من الشيكل كان في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ وكانت كما ذكرنا قيمة ١ شيكل جديد = ١٠٠٠ شيكل قديم .

وعـمـدت عـدة دول أخـرى الـى اتخاذ نفس الإجـراء كـبـولـيـفـيـا والأرجـنـتـيـن وهـنـغـاريـا وبـلـغـاريـا والـبـرازيـل وغـيـرهـا ، وكـانـت البرازيل قـد أستبدلت العـمـلـة فـي يـوم واحـد وهي العملية الأكبر عالمياً وكان في الأول من يوليو ١٩٩٤ .

يلاحظ من خلال الأمثلة المختصرة والبسيطة على تجارب هذه الدول من ان هناك مبرر مشترك لاتخاذ مثل هذا الإجـراء ألا وهو مشكلة التضخم .

٤- الـجـدل حـول حـذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي :-

ذكرنا سابقاً أن لكل اقتصاد مميزاته وظروفه المختلفة عن الاقتصاديات الأخرى ، ولا يمكن أن تتشابه هذه المميزات في أكثر من بلدين إلا ما ندر ، ولا يبتعد الاقتصاد العراقي كثيراً عن هذا الواقع . ولقد توصلنا من خلال مطالعة تجارب دول عدة من أن لها سبب مشترك دفعها لتغيير عملتها ألا وهو التضخم والذي يعني نفسه ارتفاع أسعار النقود على السلع والخدمات (كمية النقود اللازمة لمبادلتها بكمية من السلع والخدمات ، فكلما تزداد كمية النقود اللازمة للحصول على هذه السلع والخدمات معنى ذلك أن هنالك تضخم أو ارتفاع في أسعار النقود) علماً أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع أسعار النقود

خصوصاً إذا ما علمنا أن السعر هو قيمة السلع والخدمات معبر عنها بالنقد (١) ، ولقد استطاع البنك المركزي العراقي من خلال إتباع سياسة نقدية ملائمة من مواجهة التضخم والمحافظة على قيمة الدينار العراقي وهو أمر واضح لكل متتبعي الوضع الاقتصادي العام في البلد .

وعليه فإنه لا يمكن ربط مسألة معالجة التضخم مع إزالة الأصفار وهذا ما لاحظناه من تجربة الكيان الصهيوني وكيف اضطر واضعي السياسة الاقتصادية هناك الى حذف ثلاثة أصفار أخرى غير الصفر المحذوفة قبل عام سابق ، علماً أن هذا الارتفاع لا علاقة له بحذف الأصفار بل بظروف العرض والطلب ، وإذا كان حذف الأصفار لا يعالج التضخم فإنه لا يساهم في ارتفاعه ، وإذا ما كانت الغاية من أسلوب حذف الأصفار هو معالجة التضخم فإن فوائد الحذف هذه لا تصل بنا الى نتيجة ، فهي لا تعالج أسباب التضخم بل التخلص من المشاكل التي خلفها التضخم وأهم هذه المشاكل هي الاصفار الثلاثة .

لذا فإن سبب تغيير العملة الحالية في العراق وفق هذا المنطوق لا يعبر إلا عن ثمرة الاستقرار الاقتصادي ونجاح السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمتمثلة باستقرار سعر الصرف وبناء احتياطيات من العملة الأجنبية داعمة للدينار العراقي بمستويات لم يسبق تحقيقها خلال العقود الماضية والتي تعد غطاء للعملة العراقية وهو ما شجع على تنامي فكرة حذف الأصفار حيث أن فئات العملة الحالية لا تتناسب ووضع العراق الراهن والمقبل .

وعليه سترافق هذا الإجراء مجموعة من الايجابيات والتي من أهمها إعادة هيكلة العملة والاستغناء عن الكتلة النقدية الكبيرة التي في التداول والبالغة اليوم قرابة ٣٠ تريليون دينار عراقي والتي يتطلب تداولها النقدي المباشر كلفة كبيرة في العد والفرز و المخاطر الأمنية جراء نقلها أو حفظها ، إضافة الى المشاكل الفنية في تسجيل البيانات الإحصائية والتسجيل في الدفاتر المحاسبية وإظهار الأسعار بأرقام طويلة تصعب أحياناً على الأجهزة الرقمية من قراءة أصفارها بل ولفظها حتى وهو ما نلمسه حالياً من خلال تعاملنا مع الموازنة الاستثمارية.

إضافة الى ذلك التخفيف من تعمق مشاكل (الدولرة) التي رتبت وترتب آثاراً غير مرغوب بها على فاعلية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، حيث أن الطلب على الدولار وبالذات الورقة فئة (١٠٠$) أمسى حاجة ملحة لتسوية المعاملات النقدية في السوق المحلية التي تتطلع في معاملاتها الى فئات أكبر غير متوفرة حالياً خاصة إذا ما علمنا إن أكبر فئة من العملة العراقية وهي فئة الـــــــ (٢٥٠٠٠) دينار عراقي لا تعادل إلا ما يقارب (٢١ $) فقط .

والايجابية الأخرى التي يشير إليها علماء الاقتصاد قديماً وحديثاً هو (العامل النفسي) ، حيث أن هذا الإجراء سيغدو عاملاً نفسياً مهم ويمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز مكانة الدينار العراقي في الداخل والخارج ، وبالتالي تسهيل التداولات الاقتصادية .

غير أن هذا لا يمنع من تواجد سلبيات ترافق اتخاذ مثل هكذا قرار من ضمنها وهو ما متوقع حدوثه مباشرة بعد اتخاذ هذا القرار وهو لجوء المتعاملين الى عملة بديلة (الدولار) والذي سيكون بشكل مؤقت وطبيعي نابع من خوف توقف معاملاتهم التجارية إلا أنه سيكون تحول مؤقت كما ذكرنا يحتاج الى حكمة البنك المركزي في السيطرة عليه والى فترة من الوقت لا تتعدى الكثير في أسوأ الاحتمالات .

مع ضرورة ملاحظة احتمالات تزييف وفقدان العملة أثناء عملية الاستبدال .

إضافة الى ذلك الخسائر الناتجة من كلفة طبع العملة الجديدة واستبدال الطوابع البريدية والمالية بالرغم من أن ليس لها تلك الأهمية البالغة قياساً بما يمتلكه العراق من ثروات إلا أنه يجب أن تؤخذ هذه الفقرة في الحسبان.

٥- الخلاصة :

بعد هذا العرض المبسط لجدلية حذف الأصفار من العملة العراقية نورد مجموعة من النقاط والتي لا تتعدى أن تكون ملاحظات نجد ضرورة ذكرها بهذا الصدد ومن أهمها :-

١.نظراً لما يلعبه العامل النفسي من دور بهذا الخصوص فلا بد من أن يؤخذ في الحسبان تهيئة المواطن العراقي نفسياً لاستقبال العملة الجديدة ويتم ذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة والكثيرة في الوقت الحاضر بالشكل الذي يعزز من ثقة المواطن بهذه العملة ومن استعداده للتعامل بها ، وهكذا موضوع يحتاج الى تقبل من الجمهور ووعي كافي ويحتاج الى فترة ليست بالقليلة كي تكون الحالة فعالة ومن الممكن تنفيذها.

٢.دقة اختيار التوقيت الملائم والذي يأخذ جملة من العوامل منها

الاستقرار الأمني والسياسي وكذلك موعد السنة المالية وقوة الاقتصاد الوطني وغيرها .

٣.عدم التعجل باتخاذ القرار وهو أمر سيكون حتمي خاصة إذا ما علمنا من أن قرار حذف الأصفار قرار يتخذه البنك المركزي وبالتالي السلطة التنفيذية وتقره السلطة التشريعية .

٤.التأكيد على الاسلوب التدريجي في عملية استبدال العملة بإعتباره الأسلوب الأمثل لمثل هكذا عملية أقتصادية كبيرة ، وهذا الأمر يخدم في ذلك ، كما أنه بالامكان أن يتم تطبيق هكذا مشروع من خلال تطبيقه بشكل متوازي أي تكون هناك عملتين في التداول، العملة الحالية والعملة الجديدة (بعد حذف الأصفار) تعملان معاً في السوق العراقية ولمدة لا تقل عن خمس سنوات لكي يكون التطبيق بشكل مقبول ووعي كافي لدى المواطنين .

٥.لا بأس بأن تكون عملية حذف الأصفار هي بداية لمجموعة من الإجراءات التي تعزز قدرة الاقتصاد العراقي على استعادة عافيته ومن ضمن هذه الإجراءات تحسين الأداء الاقتصادي وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة وعدم الركون الى اعتماد النفط كمصدر رئيسي ممول للعراق.

٦.تطوير القطاع المالي والمصرفي وإدخال البطاقات الالكترونية للسحب والإيداع ، وكذلك العمل على تطوير الصيرفة الالكترونية وبما يواكب التطورات الحاصلة في البلدان المجاورة على أقل التقدير .

٧.يجب أن تراعي مواصفات العملة الجديدة المواصفات العالمية من أجل تعزيز السمات الأمنية مما يدعم صعوبة تزويرها وسد الباب أمام المحتالين وبعض جماعات التزوير الإرهابية واستبعاد هذا التوقع المتشائم ، بالإضافة الى مراعاة الحاجة الى فئات صغيرة من العملة متمثلة بالنقود المعدنية للتعاملات الصغيرة وفئات كبيرة لسد التعاملات النقدية الكبيرة .

مصادر

١.الموسوعة الحرة ، على الموقع الألكتروني : http:// /ar.wikipedea.org

٢.بيان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ، هل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي كانت المعوق حقاً للنمو الاقتصادي في البلاد ، منشور على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي :- www. cbi.iq

٣.سلام هامل الجوراني ، فاعلية السياسة النقدية في ضل تحرير أسعار الفائدة – نماذج لدول مختارة للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٨، رسالة ماجستير ، إشراف أد . ثريا عبد الرحيم ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١ .

٤.سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ .

٥.البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، عدد خاص ، ٢٠٠٣ .

٦.ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم – دراسة تحليلية للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، ٢٠٠٧ .

٧.العراق : انفتاح مصرفي واعد رغم الظروف الصعبة ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٣١٣ ، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ .

٨.البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، للسنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ .

٩.مظهر محمد صالح ، نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي ، تشرين الأول ٢٠٠٨ .

١٠.د. مظهر محمد صالح ، إعادة هيكلة العملة العراقية – مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية ، ورقة مقدمة خلال ندوة اقتصادية نضمها قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية . منشور على الموقع الالكتروني لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية :- htpp://www. /hcrsiraq.com

١١.سرمد عباس جواد، بوليفار فينزويلا الجديد بين النجاح والاخفاق ، دراسة أعدت في الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية ، وزارة المالية .

ادارة الجودة الشاملة

ضرورة العصر

د.ماجد البيضاني / خبير التنمية البشرية

تمر مؤسسات الدولة بمرحلة تحول كبيرة في مجال مهامها المناطة بها من حيث الانتقال من الـدور التقليدي الى الدور الحديث من المظاهر الاساس في المجتمعات الحديثة ولهذا الامر اصبحت بموجبه عملية ممارسة السلطة نتيجة التوسع الكبير في مختلف جوانب الحياة –على درجة كبيرة من التعقيد ..

فالاتساع اللامحدود للمعرفة ؛وتنامي المعلومات ,والتقدم المطرد فـي وسـائـل التعليم والتعلم والاتصالات , جعل الفرد يواجه عددامن التحديات التي يجب عليه مواجهتها . وياتي في طليعتها الانفجار المعرفي الرهيب وما لتداعياته الاثر الكبير الذي غير من تعامل الانسان في حياته للكثير من جوانب الحياة . فالتغيير السريع لحقائق العلم اصـبـح سـمـة عـصـر المعرفة الـمـتـدفـق,الامـر الـــذي يحتاج تغييرا حقيقيا لكل نظم العطاء والتداول في منظمات الاعمال. كما ا ن اي جهد يبذل في ميدان التنمية سيظل قـاصـرا على تحقيق اهدافه اذا لم يعتمد على العنصر البشري , لانه الوحيد القادر علىرفع عملية التنمية نحو اهدافهاوبدرجة عالية من التقدم , لذا فان الاهمية بمكان ان تكون هنا ادارة تنظم وتسير امور هذه الموارد..ومنظمات الاعمال اصبحت بحاجة للادارة من اجل تنظيم امرها وتنظيم تفاعل مدخلاتها المختلفة , وحسن الادارة وكفاءتها من الخصائص الهامة التي ترتقي بها المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية , والادارة الكفء هي القادرة على استغلال وتـوجـيـه جـهـود العاملين وتسخيرها لتحقيق الاهـداف المرجوة.

لذا غدت الادارة في عصرنا هذا عملية مهمة في المجتمعات الحديثة , بل ان اهميتها تزداد باستمرار بزيادة مجال الانشطة واتساعها من ناحية واتجاهها نحو مزيد من التخصص والتنوع من ناحية اخـرى , وقد أحدثت التطورات التكنولوجية وما زالت تحدث تغيرات كثيرة في تشكيل الادارة وانماطها , واصبح على القائمين باعمال الادارة ان يـواجـهـوا باستمرار تحديات التنظيم البشري والعلاقات الانسانية وتعقيداتها بل ان ما يميزالادارة او يوضح سماتها هو استخدامها وتطبيقاتها لاساليب من ميادين متعددة من المرحلة.

وفي ضوء هذا بات معروفا بانه من الخطا الاعتقاد بان التقدم الـــذي يحصل في المجتمعات مرهون بقدراتها المادية حسب , اذ ان الاهم من ذلك هو توافر العناصر البشرية التي بيدها ناصية الامور.

وفي هذا الصدد تطورت مفاهيم ادارية تعد معاصرة وحديثة تقوم على اساس مجموعة من الافكار والمبادىء التي لايمكن لاي موسسة ان تطبقها من اجل تحقيق افضل اداء ممكن وتـحـقـيـق الاهـــداف بـكـفـاءة وبفاعلية , ومن هذه المفاهيم هي الجودة(quality)والمقصود بها ليست كلاما يقال ولكن هـي مانفعله , كما انها اي الجودة لاتشتق من حجم المنتج

والميزانيات ,وعـدد المجلدات في المكتبات , وروعـة الابنية والمرافق فحسب , بل الاهتمام بخدمة حاجات المستفيدين داخليا وخارجيا.

وهناك انواع من الجودة يتطرق لها المختصون , فهي تمثل شيء نادر كاتقان , ملائمة للفرص , قيمة مادية , تمويل , وان الناس ليسوا منتجات او عملاء وانما هم مشاركون , ان الجودة تعبر عن هوية بلد او حضارة من خلال السلع والخدمات المقدمة الى الاسواق المحلية والاقليمية والدولية , اذانها تعبر عن مدى الـتـزام المنظمات بالجودة , لتعكس وتكون مراة عن صورة النظام الاجتماعية والاخلاقية , التي تسود المجتمع ونوعية حياة العمل في المنظمة.

ان الـجـودة تعني تلك المزايا التي يفترض المستهلك توفرها في المنتج او السلعة , او الخدمة ومن الطبيعي ان تكون تلك المزايا هي المواصفات التي تجتذب المشتري الى السلعة او الخدمة وتضاعف مـن رغبته فيها واقتنائها .وكنتيجة حتمية , فان هذا الامر يتطلب من الادارات المتخصصة بـانـتـاج الـسـلـع والـخـدمـات , التقيد والالتزام بتلك المزايا والمواصفات من خلال توظيفه العناصر البشرية المؤهلة وتشغيلها , ومـن اصـحـاب الكفايات والـقـدارات الاداريـة والفنية , ان ذلك الامـر اصبح يتطلب التفاوت البناء بين مختلف ادارج منظمة الاعـمـال , ذات الصلة بعمليات الشراء والتخزين والانتاج والتسويق والتحويل والافراد والنقل وغيرها من باقي الانشطة ,اذ اصبحت جميعها معينة بالجودة –كما اصبحت هناك مبادىء وقيم ادارية عدت مدخلا ستراتيجيا للتغيير تهدف الى نقل المنظمات المعاصرة الى انماط تفكير وفعل يتلائم

مع السنة والمتطلبات المعاصرة والمستقبلية .. ما مثلت نقلة جديدة في ادارة الاعمال والقيم الادارية على وجه التحديد .

فبرز في هذا المجال مصطلع ادارة الجودة الشاملة (totalqualitymanagement). وكما يعرفها المختصون في الفكر الاداري بانها ذلك الالتزام الذي يهتم بجميع اوجه المنتجات والخدمات التي تكون مهمة للمستفيد اوالمستهلك , كما انها نظام للانشطة الموجهة نحو تحقيق عوائد افضل فضلا عن تحقيق الكلفة , لذا فهي نظام شامل للمنظمة من اعلى مستوياتها الى ادناها ويهدف اساسا الى التحسين المستمر للعمليات والـسـلـع مـن اجل تحقيق رضا المستفيد .والتطوير المستمر والـمـحـافـظـة على الامكانيات والموارد وتوظيفها بشكل كـفـؤوفـاعـل مـن اجل تحسين الجودةويبدا ذلك السعي بمفاصل ومستويات الادارة (العليا وانتهاءبالعاملين) .

وبذلك يمكننا القول بان ادارة الـجـودة الشاملة (tqm) اصبحت فلسفة اداريـة شاملة وعملية جمع الادوات والطرائق الـلازمـة لتنفيذها وانها اطار عمل يخص المنظمات التي تطمح لـلارتـقـاء الـى الـدرجـة العالمية.

لذا تعد ادارة الجودة الشاملة عنصرا مـن عناصر العملية الادارية الذي يعني بتحديد رسم وتنفيذ سياسة الجودة المتعلقة بالاهداف الكلية والتوجه العام بشان الجودة وتعبر عنها الادارة العليا للمؤسسه وهـي تعد مسؤولية جميع منتسبيها .

انطلاقا من فلسفتها الاتية:

- قبول التغيير والتعامل معه بوصفه حقيقة واقعة وعدم تجاهله

- الاقتناع باهميةا لمناخ المحيط بالادارة وايجاد صيغ التفاعل معه والتاثير فيه

- الاعتراف بالبيئة الخارجية والياتها بو صفها ا لفيصل في تقدم الاداء.

- استيعاب التكنولوجيا الجديدة والمتجددة كونها عنصرا حاكما لتفكير الادارة واختيارها.

-الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات واعادة رسم وتصميم ا لتنظيما ت والاساليب الادارية وفقا لمعطياتها.

- قبول المنافسة كواقع ضروري والسعي نحو تكوين تحالفات والسعي لتحقيق السبق على المنافسين من خلال التميز.

- ادراك الاستثمار الامثل لكل الطاقات والمـوارد وحشدها لتحقيق التميز المستند الى كامل قدارت المؤسسة .

- ادراك اهمية الوقت كمورد رئيس لـلادارة لاهمية في خلق المنافع والايجابيات.

- ادراك تاثير الاقتصاد الدولي في الاقتصاد الاقليمي والوطني .

-ادراك اهمية التكامل مع الاخرين

- تجنب منطق الفردية والتشتت والاخذ بمفاهيم العمل الجماعي (teamwork)

- يجب ان يكون شاغل القيادة الادارية هو التخطيط الاستراتجي والاستفادة منه بالحركة والتشكيلات المرنة .

- رفض المبادىء والمسلمات الكلاسيكية في الادارة والتنظيم والاستعداد لتقبل مفاهيم قد تبدو غير معقولة او منطقية .

- رفض المنطق القائم على التسلسل والتتابع في التفكير والعمل وقبول منطق الايجابي .

- الايمان بالعنصر البشري كونه الاساس الاقوى والاهم في انجاح الادارة .

- ايلاء ادارة وتنمية الموارد البشرية الاهتمام الاكبر.

- قبول المنافسة كواقع ضروري والسعي نحو تكوين تحالفات ايجابية حتى مع المنافسين.

- اهمية المستفيد وضرورة التقرب منه واتخاذ رضاه معيارا في الاختيالت الادارية.

كيف يمكن بناء جودة مؤسساتنا

أ.م.د.نغم النعمة / كلية أقتصاديات الأعمال/جامعة النهرين

يعتمد التنفيذ الكفء للاستراتيجية على الموظفين الأكفاء والإمكانات التنافسية التي تُعد أفضل من مجرد كونها مناسبة فحسب. بالإضافة الى التنظيم الداخلي الفعال ، ومن ثم فإن بناء مؤسسة متميزة ، يُعد أولوية كبرى في تنفيذ الاستراتيجية. وهناك ثلاثة انواع من إجراءات بناء المؤسسة ذات اليد العليا في هذا الصدد:

١) تجهيز المؤسسة وهيكلتها بالموظفين الأكفاء: ويشمل ذلك على تجميع فريق إدارة قوي وحشده وتعيين الموظفين ممن لديهم الخبرات والمهارات الفنية ورأس المال الفكري اللازم والمطلوب. إذ لا تأمل أية شركة أو مؤسسة في أداء أنشطتها بنجاح ، دون أجتذاب المديرين الأكفاء وأستقطاب الموظفين الذين يمنحونها قاعدة معرفية مناسبة ورأس مالٍ فكرياً متميزاً. وإن تجميع فريق إدارة كفء ومتميز ، يُعد إحدى اللبنات الأساسية الأولى في مهمة بناء المؤسسة.

٢) بناء الكفاءات الجوهرية والإمكانات التنافسية التي تُيسر عملية التنفيذ الجيد للاستراتيجية: ومن ثم الحفاظ على مجموعة الكفاءة/الإمكانات محدثة أول بأول ، تبعاً لتغير الظروف الخارجية وتغير الاستراتيجية. أن وافر فريق العمل الجيد ليس كافياً في حد ذاته ، حيث أن عملية تجهيز المؤسسة وهيكلتها بالموظفين الموهوبين ، يجب أن تأخذ شكلاً أعمق من مجرد الممارسات الإدارية التقليدية لتجميع الموارد البشرية وقواعد المعرفة

اللازمة للتنفيذ الفعال للاستراتيجية.
وتستخدم افضل الشركات مجموعة من الممارسات والإجراءات لتطوير قاعدة معرفتها ، وبناء رأس مال فكري متميز لها ، ومنها:

أ- بذل جهود مضنية في تقييم المتقدمين للوظائف ، مع اختيار المتقدمين الذين لديهم مجموعة قوية من المهارات المناسبة والذين يتسمون بنشاط ومبادرة وحكمة ، ولديهم أستعداد للتعلم والتكيف مع ثقافة العمل وبيئته في الشركة.
ب- زج الموظفين في برامج تدريبية لا تستمر فقط في السنوات الأولى من عملهم ، ولكن تمتد عادة طوال فترة شغلهم للوظائف ، بشكل دوري ومستمر.
ت- تكليف الموظفين بمهام صعبة ومثيرة ومهمة وموسعة لمهاراتهم وثرواتهم الفكرية.
ث- جعلهم يتناوبون الوظائف ، وهو أمر لا يؤدي فقط الى زيادة محتوى معرفتهم الوظيفية ، ولكنه يتعدى ايضاً الحدود الوظيفية والجغرافية ، ذلك لأن تزويد الموظفين بفرص جديدة لاكتساب الخبرات والمهارات في العديد من المواقع الدولية ، يعد جزءاً أساسياً من التطوير المهني.
ج- تشجيع الموظفين على الإبداع و الابتكار وتحدي الطرق القائمة لأداء المهام وتقديم طرق أفضل و أفكار جديدة لمنتجات و خدمات و أعمال مستحدثة.
ح- رعاية بيئة عمل محفزة و جذابة ودعمها ، بما يشجع الموظفين يشعرون بأن المؤسسة مكان رائع و ممتع للعمل.
خ- بذل الجهود الدائمة للحفاظ على الموظفين الواعدين ذوي الإمكانات المرتفعة و الأداء العالي، عن طريق منح الحوافز المادية و المعنوية.

٣) هيكلة المؤسسة وجهود العمل المبذولة: تنظيم وظائف الإعمال التجارية وعملياتها وأنشطة سلسلة القيمة ، واتخاذ القرارات بطريقة تؤدي الى التنفيذ الناجح والفعال للاستراتيجية. وهناك بعض القواعد المحددة لتنظيم جهود العمل المبذولة لدعم الاستراتيجية أي وبتعبير آخر هيكلة المؤسسة لدعم التنفيذ الناجح لاستراتيجيتها وهي:

أ- تحديد الأنشطة الحرجة في سلسلة القيمة.
ب- تقرير نوعية الأنشطة في سلسلة القيمة للأداء الداخلي ، وتلك الأنشطة التي يتم توفيرها من خلال الموردين الخارجيين.
ت- العمل على أن تشكل أنشطة سلسلة القيمة الحرجة التي تتم داخلياً ، المكونات الرئيسة للتنظيم الهيكلي.
ث- تحديد مستوى السلطة والاختصاصات المطلوب أن تكون مركزية على مستوى القمة ومستوى السلطة ، والاختصاصات التي يمكن تفويضها للمديرين العاملين في المستويات الوظيفية المختلفة.
ج- العمل على توفير التنسيق والتعاون المشترك لبناء الإمكانات والقدرات الداخلية للمؤسسة وتقويتها.
ح- توفير بيئة التنسيق والتعاون المشترك مع الجهات الخارجية.

أن تحقيق التوافق بين الهيكل التنظيمي و الاستراتيجية ، يتطلب جعل الأنشطة الأساسية للاستراتيجية ووحدات المؤسسة الأساسية الضرورية للاستراتيجية ، ضمن وحدات البناء الأساسية لهيكل المؤسسة التنظيمي. ويعد تطوير هيكل المؤسسة التنظيمي أمراً ضرورياً لمجاراة متطلبات جودة مؤسساتنا.

السياسات المطلوبة لتحفيز الإستثمار في العراق

الدكتورة سعاد قاسم هاشم / كلية الادارة والإقتصاد /جامعة بغداد

مقدمة

يعد الإستثمار طرفاً أساسياً في معادلة النشاط الإقتصادي ومن أهم المتغيرات الإقتصادية التي لها الدور الحاسم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يعدُّ قناةً رئيسيةً يتدفق عبرها رأسمال مهم وخبرة علمية و تقنية ، لذا شكل الإستثمار بؤرة إهتمام مجموعة من الباحثين و الخبراء و العارفين بخبايا الإقتصاد ، وتُعدُّ المشاريع الإستثمارية حجر الزاوية في بناء الإقتصاد الوطني لكل دول العالم وتزداد هذه الأهمية للدول النامية ومنها العراق لأنها تعمل على خلق وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة والتي يعد وجودها مؤرقاً سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً لصانعي القرار، كما تعمل المشروعات الإستثمارية على زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية المعيشية والإجتماعية لهم ، ناهيك عن إسهامها في زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي تعمل على خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة كما تسهم و تشارك المشروعات الإستثمارية في دعم المؤسسات الإجتماعية والأهلية وبالتالي تعمل على تطوير وتقدم وإزدهار الإقتصاد القومي للدولة .

من هذا المنطلق تأتي أهمية تنمية المناخ الإستثماري للإقتصاد العراقي الذي عانى ولعقود طويلة وحتى هذه اللحظة من غياب او ضعف ، ويعزو الكثير من الباحثين ضعفَ عملية الإستثمار في العراق إلى اسباب عديدة منها مشكلة التمويل السياسة الإقتصادية غير المؤاتية للإستثمار اللوائح التنظيمية والتشريعية التي توضع أمام المستثمرين ،وإشكالية دور القطاع الخاص في الإستثمار والتنمية،وعدم وجود بيئة سياسية مستقرة ،بالإضافة إلى الوضع الامني الحالي غير المستقر الذي أصبح عائقاً مهماً أمام الإستثمار المحلي والإجنبي والأهم مما ذكر هو عدم وجود الرغبة والإرادة في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية للبنية الهيكلية للإقتصاد وعدم رغبة الحكومة في تبسيط الإجراءات ورفع يدها عن الإنشطة الإقتصادية. ويكتنف المشاريع الإستثمارية الحالية العديد من عوامل وبذور الفشل تتمثل في عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي وكما أشرنا وبالتالي أدى إلى خفض الإنفاق على البنى التحتية التي تعتبر ديباجة ومقدمة الإستثمار بمشاريع الأعمال ، كذلك فإن التشدد في منح المستثمرين تمويلاً يولد درجات عالية من صعوبات التمويل ويضاف إلى ذلك نقص الخبرات الفنية والإدارية وسوء الإدارة والإهمال والاحتيال والعديد من الأسباب التي تعدُ مقدمات لإرهاصات فشل المشروعات الإستثمارية وخصوصاً

في العراق شأنه شأن الدول النامية .
من هــذ ا المنطلق فأن تحفيز الإســتثمار المحلي والأجنبي فــي العراق يستلــزم أن يكون للحكومة دور في تسهيل نجاح الإســتثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال إنتهاج العديد من السياسات التي يمكــن من خلالها تحفيــز عملية الإســتثمار وبما يحفز النمو الإقتصادي ويخفف الفقر.
أن أهم السياسات المطلوبة لتحفيز الإستثمار في العراق هي:
• توفــر إرادة علــى أعلــى المستويات السياســية والتشريعية والتنفيذية لصياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية فاعلة لتنشيط الإستثمار الوطني والأجنبي وضمان توجهه نحو القطاعات كافة .
• إعتمــاد سياســة إقتصادية كليــة ملائمة، تتسم بالوضــوح والإســتقرار، وأن تنسجــم القوانيــن والتشريعات معها ويكــون هناك إمكانية لتطبيق هــذه السياســة، فالسياســة يجــب أن تتوافق مع مجموعة مــن القوانين المساعدة علــى تنفيذها، والقوانين يجــب أن تكون ضمن إطــار محدد من السياســة الشاملة. إن الإستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة، للقطــاع الخاص في الإســتيراد والتصدير وتحويل الأموال.
• التوســع في المشاريع، ويجب أن تكون مستقرة، ومحددة، وشاملة. وهذا يعني ان تشجيع الإستثمار لا يتحقــق في قانون، وإن إحتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والإســتثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياســات الإقتصادية المتوافقــة التي توفر مستلزمــات الإنتــاج بأســعار منافسة مــن ناحية، وتؤمن الســوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وتحدد القطاعات التي ترغب الدولة في توجه الإستثمار الاجنبي والمحلي نحوها .
• تهيئة البنية التحتية اللازمة للإستثمار وخصوصاً للمناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصــلات والإتصالات والموارد البشرية، بدرجــة أفضــل إن لم تكــن مساويــة لأغلب دول العالم. على إعتبار أن نظريــة التنمية الإقتصادية تشيــر إلى ضــرورة توفر حد أدنى مــن هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليــف منافســة. ويندرج ضمن البنيــة التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأســواق الأســهم والأوراق المالية. ومن المهم أن تكون أســعار عناصــر الإنتاج من كهرباء وماء وإتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار
• بنيــة إدارية مناســبة بعيدة عــن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة لمساعــدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الإســتثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى .
• الإسراع في إقرار قانون البُنى التحتية , إن مشروع إعادة إعمار البنى التحتية والدفع بالآجل سيسهمُ بجذب الشركات العالمية لو تم تشريعه وسينهض بالواقــع الخدمي للمعالم الحضاريــة العراقية ، أن جميع الشركات العالمية تنتظر الشروع بإستثمارات خدمية لإســتغلالها وتحقيق أرباح مضمونة ". إن أغلب القوانين الإســتثمارية غير جاذبة للإستثمار الاجنبــي ويجب إعادة النظر فيهــا لجذب أكبر عدد من الشركات العالمية لبناء واقع خدمي جديد .
• توفر الرؤية الواضحــة لأهم المشاريع المطروحة للإســتثمار والقطاعــات التــي تشملهــا والأهداف المطلوب تحقيقها وهذا يساعد المستثمر المحلي والأجنبي علــى التعرف على أهم الفــرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسة المراد تنميتها .
• إقامة المعارض التي تبين الفرص الإســتثمارية والحوافز المقدمة والخدمــات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الفرصــة ،لأن الجانب الترويجي له دور مهم فــي نجاح جذب الإســتثمارات وهــذا يتطلب توافر المزيد من الكوادر الإدارية المدربة والقادرة علــى إقنــاع المُستثمِرين بأهمية الإســتثمار في البلد والتركيز على الجوانب الإيجابية التي تقدمها هذه الدول وعلــى القوانين التي يمكن للمستثمر الاعتماد عليها لضمان نجاح إستثماره .
• تطوير إجراءات الــتــسليــف وتنشيط المصرف الــصنــاعــي، وتخفيض ســعر الفــائــدة علــى القروض المقدمة لــلصنــاعيين، بشكل يــساعد

على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات با لمنا فسة الخارجية.

• ضرورة ترابط وإنسجام القوانين مع بعضها البعض ووضوحها وعدم تناقضها ، وعدم إختلافها مع القرارات و ا لسيا سا ت المختلفة، وضرورة عدم تشعبها و تعد يلا تها المُتلاحقة مثل قوانين الإستثمار والتجارة والمالية والجمارك. وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد فى تفسير نصوصها.

• وجود دليل إقتصادي يساعد المستثمرين على الإستهداء لبعض المشاريع ذات الدخل العالي تقوم بإصداره وزارة التجارة وبالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية في عموم محافظات العراق يجددُ سنوياً تحدد فيه إحتياجات الدولة والمحافظات من المشروعات وتقيس جدواها الإقتصادية ومستوى أرباحها .

• عدم دخول الحكومة في عمليات إستثمار تعرفُ في العرف الإقتصادي على أنها دائماً إستثمارات يجبُ أن تسندُ لقطاع الأعمال وتحديداً الإستثمار السياحي والتجاري (كتجارة السيارات والمجمعات التجارية) لان ذلك يعزز مبدأ الأحادية الإستثمارية ويولد درجات من النمو غير المتوازن والتي في النهاية ستشكل ضغطاً على الحكومة وخفضاً للمستويات التنافسية والجودة والتميز .

• تعزيز الثقة في القطاع الخاص ضمنٍ ضوابط توضع من قبل الحكومة ، وإعتباره مساهماً ومشاركاً في التنمية والنمو الإقتصادي وشريكاً للدولة في النوائب والعثرات الإقتصادية والسياسية للحكومة.

• قيام الدولة بفرض مبدأ المسؤ و لية الاجتماعية على مشاريع قطاعٍ الأعمال وتحديداً شركات الهاتف الخلوي والقطاع ا لمصر في و ا لجا معا ت الخاصة والأهلية ،من خلال إستخدام هذه الأموال بمشاريع البني التحتية والاجتماعية لذوي الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية الخاصة .

وختاماً ما أُريد التأكيد عليه هو أنه لا يمكن تجاهل الأهمية الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية وبالتالي تكريس الاهتمام بها لما تحققه من نتائج إيجابية وخاصة في مجال التطوير لرأس المال البشري وبما يقلل من نسبة التخلف والتشوهات التي يعاني منها سوق العمل الوطني وهذا يتم عن طريق تعزيز القدرة الذاتية للإقتصاد الوطني من خلال برامج التأهيل والتدريب خصوصا مع وجود مثل هذه المشاريع التي تسهم في تحسين الإنتاجية و التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي سيعزز المكانة التنافسية للإقتصاد الوطني بأطرافه ، و لتعزيز هذا النهج يجب القيام بسن التشريعات التي تحمي حقوق الإستثمار وذلك من خلال العمل على وجود تعليمات وأنظمة وقوانين واضحة ولن يتم ذلك إلا حينما تكون المشروعات الإستثمارية على سلم أولويات الحكومة وعندها فقط سنضمن تحقيق شراكة قطاع الأعمال في الإقتصاد و التنمية.